في ورشة نظمتها مؤسسة اليمن للثقافة والتنمية السياسية:

بادويلان: المساءلة والشفافية وسيادة القانون مبادئ دستورية للدولة المدنية الحديثة

أحمد الطيار

<،، أكدت القاضي أفراح بادويلان رئيس فريق الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الوطني أن الفريق توصل إلى توضيح دستوري لمبادئ الحكم الرشيد يكمن في المساءلة والشفافية والاستجابة والمساواة والعدالة والكفاءة والفعالية وسيادة القانون وتوسيع المشاركة وبناء التوافق الداخلي والرؤية الاستراتيجية.

وبينت في ورشة عمل نظمتها مؤسسة اليمن للثقافة والتنمية السياسية امس بصنعاء حول محور الحكم الرشيد أن الفريق توافق على عدة قرارات واتفق على رفعها للجلسة العامة النصفية لإقرارها وتبنيها من قبل المؤتمر مع ملاحظة أن تنسجم هذه الخرجات مع مخرجات القضية الجنوبية وبناء الدولة .

وفي الورشة التي رأسها الدكتور حسين العمري رئيس المؤسسة وانعقدت في اطار خطواتها الرامية للوصول لنتائج إيجابية للحوار الوطني تعزز الوحدة الوطنية وبناء الدولة المدنية الحديثة بمشاركة عدد من الباحثين وممثلي الأحزاب اليمنية وأعضاء مؤتمر الحوار أشارت القاضي بادويلان إلى أن القرارات التي أقرها فريق الحكم الرشيد تنص على أن يتضمن الدستور نصوصا تؤكد على استقلالية القضاء ووحدته وان يتولى مناصب المحكمة العليا الرقابة وتجريم المخالفات في المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية وتجريم التهريب بكافة أشكاله وأنه لا حصانة لشاغلي وظائف السلطات العليا وإخضاع الجميع للمساءلة والمحاسبة .

وشدد الفريق على أن ينص الدستور على اعتماد مبادئ الحكم الرشيد في كافة مرافق الدولة ومنظمات المجتمع المدني مع تطبيق مبدأ الشفافية الدولية في مجالات الصناعة الاستخراجية وتكافؤ الفرص وتقسيم المناصب بين الشمال والجنوب وأن لا ضرائب ولا جمارك إلا بقانون والزام شركات النفط والغاز وكافة الشركات الاستثمارية على معالجة كل الآثار الضارة للبيئة والإنسان .

كما يجرم استغلال المال العام والإعلام وأجهزة الدولة المدنية والعسكرية لصالح حزب أو فئة أو أي سلطة تقوم بالالتفاف على الدستور والقوانين أو تعطيل أحكامهما مع كفالة أن ينظم الناس أنفسهم في الأحزاب بما يعزز الإرادة الشعبية والحصول على المعلومات بشفافية تامة .

واستعرض الدكتور عبدالكريم يحيى راصع عضو مؤتمر الحوار عضو فريق الحكم الرشيد الإطار المرجعي لمنظومة الحكم ومفهومه وأركانه مبينا أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم التي أصبحت شائعة للقضاء على التبذير والإسراف في تدبير المال العام من قبل حكومات بعض الدول النامية، مشيرا إلى أن أركان الحكم الرشيد تقوم على المشاركة وسيادة القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والإنصاف والشمولية والفاعلية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والمساواة .

كما بين الدكتور راصع أهمية الحكم الرشيد لليمن حيث سيتم اتخاذ سياسات تستجيب لمطالب الشعب واكتساب الحكومات للشرعية وزيادة التأييد للديمقراطية وخلق أطر قانونية وتنظيمية مستقرة وترشيد وحسن تخصيص الموارد والحد من انتشار الفساد وتحقيق نتائج تنموية ويقلل فرص حدوث أزمات اقتصادية والحافظ على الأمن الوطني والإقليمي.

واستعرض الدكتور راصع الإطار المرجعي العملي لمنظومة الحكم الرشيد مبينا أنها تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع يتمثل توافر الإرادة السياسية الداعمة لتحديث الدولة على مبادئ الحكم الرشيد واعتماد الدولة مبدأ المشاركة والملائمة بين دور الدولة وقدرتها على العمل واعتماد سياسات مالية واقتصادية موازية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومكافحة الفساد وتعزيز الخضوع للمسألة وأن يكون للدولة استراتيجيتها الخاصة بالتنمية المستدامة وتعزيز علاقة اليمن مع المانحين وشركاء التنمية في تأكيد المصداقية في التعامل والوفاء بالتعهدات التشريعية والتنظيمية والإدارية المتفقة مع تحولات ومفاهيم العولمة.

كما استعرضت الدكتورة حليمة جحاف مقرر فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار مستوى الإنجاز الذي قطعته المجموعات الثلاث للفريق والخاصة بمحاربة الفساد والعدل والمساواة ودور الأحزاب حيث أشارت إلى أن القضايا التي تم تأجيل العمل فيها وتتمثل في سيادة القانون وأسس السياسة الخارجية وتوازن السلطة والمسئولية وكفاءة الإدارة وذلك لكثرة المحاور التي يعمل عليها الفريق.

وأشارت الدكتورة جحاف إلى أن مجموعات العمل أعدت الخطط التفصيلية وتم الانتهاء منها بشكل نهائي في 17 أبريل وقد نفذت المجموعة نزولياً ميدانياً ولقاء مع الأحزاب وغيرها من الأنشطة التي ساهمت في بلورة الرؤى والأفكار والوصول للاستخلاصات وبناء منظومة دستورية وقانونية لتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في الجمهورية اليمنية.

وقدمت الدكتورة جحاف شرحا للمواد التي تم رفعها للجنة التوفيق والمخرجات للمجموعة الأولى الخاصة بمحاربة الفساد والمساءلة والشفافية ومخرجات المجموعة الثانية الخاصة بدور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومخرجات المجموعة الثالثة العدالة والمساواة .

وقد أثريت الورشة بالنقاشات والآراء وعبرت القاضي بادويلان عن حرص الفريق على تلقي الآراء والأفكار من كافة المختصين لزيادة تفاعل المجتمع مع ماتستهدفه فرق العمل في محور الحكم الرشيد وبما يؤثر على مخرجاته إيجابا.

بيع أذون خزانة بـ 69.258 مليار ريال

الثورة/خاص

<،، تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (795).

وذكر بيان للبنك المركزي اليمني حصلت «الثورة» على نسخة منه أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت 69.258.780.000 ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91) و(182) و(364)، (16.22%) (16.17%) (16.16%)، على التوالي:

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم غدٍ السبت.

تفريغ 270250 طناً من القمح الأوكراني بميناء عدن

عدن/سبأ

افرغت في ارصفة المعلا ميناء عدن أمس 27 ألفاً و 250 طنا من القمح الاوكراني.

وأوضحت احصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي بميناء عدن لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) بان شحنة القمح المفرغة والمخصصة لمصنع الغلال سيتم توزيع جزء منها لمواجهة احتياجات المواطنين من القمح خلال شهر رمضان .

وكانت ارصفة المعلا شهدت تفريغ خمسة عشر الفاً و 300 طن من مواد البناء شملت الحديد والاسمنت والأخشاب مخصصة للمشاريع الجاري تنفيذها في محافظة عدن وجزء منها للسوق المحلية .

رصد المشاريع قيد التنفيذ والمتعثرة في مديريات مأرب

مأرب/سبأ

اقر لقاء موسع عقد أمس بمحافظة مأرب برئاسة المحافظ سلطان بن علي العرادة وضم مدراء عموم المديريات ومدراء مكاتب الاشغال العامة والطرق ،الصحة العامة والسكان،التربية والتعليم،والواجبات الزكوية، تشكيل لجنة للنزول الميداني للمديريات لرصد المشاريع الجاري تنفيذها والمتعثرة سواء كانت بتمويل محلي أو مركزي ورفع تقرير مفصل بها إلى قيادة المحافظة.

وكرس اللقاء لمناقشة مستوى التنسيق بين المكاتب التنفيذية والسلطات المحلية في المديريات من اجل النهوض بالمشاريع التنموية ورفع مستوى التحصيل للموارد الزكوية.

وخلال اللقاء أكد المحافظ على أهمية التنسيق والتكامل بين المكاتب التنفيذية في المحافظة والسلطات المحلية في المديريات في مجال التخطيط والتنفيذ والاشراف والرقابة على المشاريع التنموية سواء عند تقييم الاحتياجات أو تنفيذ المشاريع أو تسييرها بما يخدم المجتمع ويلبي احتياجاته وتطلعاته.

ولفت إلى أن مديريات محافظة مأرب تعاني من تدن كبير في مستوى الخدمات الاساسية والبنى التحتية ما يتوجب مضاعفة الجهود من اجل تحقيق ولو الحد الادنى من المتطلبات .. مشددا على ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات وصولا إلى التكامل في الخطط والبرامج والنجاح في الاداء والتنفيذ.

لجنة المناقصات بشبوة تقر 11 مشروعا بتكلفة 150 مليون ريال

شبوة/سبأ

أقرت لجنة المناقصات الفرعية بمحافظة شبوة في اجتماعها أمس برئاسة محافظ المحافظة أحمد علي باحاج ثلاثة عطاءات مقدمة لتنفيذ 11 مشروعا جديدا في مجالات التربية والتعليم والطاقة الكهربائية ومياه الشرب بتكلفة إجمالية 150 مليون ريال.

وتشمل العطاءات تنفيذ 9 مشاريع تربوية مخصصة لإنشاء بعض المرافق الأساسية والملاحق الدراسية ودورات المياه لمدارس التعليم الأساسي في مديريات "مرخة العليا ودهر وحطيب ، بتكلفة 53 مليون ريال ، وكذا عطاء مخصص لتوريد محولات توزيع بقوة ثلاثة وثلاثين كيلو فلت .

كما تشمل تلك المشاريع توفير أجهزة تحكم وحماية تابعة لكهرباء منطقة شبوة بتكلفة 55 مليونا و 721 ألف ريال ، فيما العطاء الثالث مخصص لتوريد وتركيب شبكة اسآلة ومضخة لمشروع مياه شولة بمديرية جردان بتكلفة 41 مليوناً 378 ألف ريال.

كما أقرت اللجنة منح مقاول مشروع المجمع الإداري بمديرية رضوم فرصة جديدة لاستئناف العمل بالمشروع مع اعتمادها للفوارق السعرية فيما تبقى من مكونات المشروع الأساسية على أن يتم الرفع بها إلى اللجنة العليا للمناقصات لإقرارها والموافقة عليها ، وتوريد ماتبقى من مخصصات المشروع إلى قيادة المحافظة حتى تتمكن من متابعة سير تنفيذ المشروع وإلزام المقاوله باستكماله في أسرع وقت.

وأقرت اللجنة أعادة الإعلان عن مناقصة أربعة مشاريع تربوية لم تستكمل الشروط الفنية لإقرارها .

وخلال الاجتماع الذي حضره عضوا الهيئة الإدارية لمحلي المحافظة سعيد المرنوم ومحمد بن عديو ومدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة علي محمد عامر ومدير مديرية رضوم محمد سالم الشكلية ووجه محافظ شبوة أحمد باحاج قيادات المجالس المحلية في المديريات لمتابعة سير تنفيذ المشاريع وفق المعايير الهندسية المتفق عليها واعتماد المخصصات المالية لها لضمان إنجازها في الوقت المحدد.

72 مليوناً تكلفة رصيف شوارع عمران

عمران / سبأ

> تفقد محافظ عمران محمد حسن دماج أمس مشروع رصف عدد من الشوارع الداخلية بحارة بئر القاضي بعمران البالغ تكلفته 72 مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

واطلع المحافظ دماج ومعه عضو مجلس النواب عبدالله بدر الدين خلال الزيارة التفقدية على نسبة الانجاز في المشروع التي بلغت 45% والمعوقات التي تعترض استكمال المشروع .

ووجه المحافظ الجهات المختصة بسرعة وضع حلول ورؤى لمعالجة المعوقات لاستكمال ما تبقى من اعمال رصف بالمشروع .

وفي ذات السياق اطلع المحافظ دماج ومعه الامين العام للمجلس المحلي صالح المخلوس على سير العمل بمشروع السائلة الكبرى بعمران البالغ تكلفته 21 مليون ريال.

وقد حث المحافظ دماج القائمين عل المشروع سرعة الانتهاء من اعمال الشق بالمشروع للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية منه واستكماله.

إلى ذلك ناقش المجلس المحلي لمحافظة عمران أمس برئاسة أمين عام المجلس صالح المخلوس، تراجع مستوى تحصيل الايرادات في عدد من مديريات المحافظة .

ووقف الاجتماع أمام الوضع الامني في المحافظة وعدد من الأحداث الامنية التي شهدتها المحافظة خلال الفترة الماضية من العام الجاري.

وأرجأ المجلس مناقشة الحساب الختامي وتقرير المحافظ والهيئة الادارية وبقية المواضيع المدرجة في اعماله الى جلساته القادمة .

زمام يؤكد أهمية إعادة هيكلة الجمارك لمواكبة التطورات الاقتصادية

خليل المعلمي

أكد رئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام أهمية إعادة هيكلة مصلحة الجمارك في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها بلادنا ويشهدها العالم وفي ظل الظروف التي تعيشها بلادنا.. موضحاً أن الهيكلة هي إعادة تصويب الهيكل لما يوافق المتطلبات الإدارية المطلوبة.

وقال في لقاء نظمته مصلحة الجمارك أمس لمناقشة «التقرير الختامي للمهمة الإعدادية لإعادة الهيكلة في الجمارك اليمنية» والذي أعدها الخبير الجمركي محمود أبو العلي رئيس قطاع الموارد البشرية في الجمارك المصرية: لقد آن لنا في مصلحة الجمارك أن نخرج من الواقع الحالي وأن إعادة هيكلة مصلحة الجمارك أصبح أمراً لابد منه من أجل تقديم رؤية جديدة للارتقاء بخدمة الجمارك من أجل خدمة المتطلبات الدولية»..مشيراً إلى ضرورة الأخذ بآراء القطاع الخاص والذي يعتبر الشريك والمستفيد من هذه التجربة والعمل سوياً من إيجاد نظام جمركي يعمل على تسهيل المعاملات ويعمل على تطوير هذا القطاع الاقتصادي الهام.

وأشار زمام إلى أن مسودة هيكلة الجمارك اليمنية لن تحاكي التجربة المصرية لأن الأنشطة الاقتصادية والوضع السكاني في مصر يختلفان عنهما في اليمن ولكن هناك وظائف محددة لا تختلف من دولة إلى دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة، ولكن التوسع هو المطلوب ويحدد بحسب محددات معينة لكل دولة.

من جانبه أوضح رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس أن إعادة الهيكلة ستقود المصلحة إلى التطور والنجاح،وستنمي الثقة المتبادلة بين مصلحة الجمارك والقطاع الخاص والعمل على تبسيط الإجراءات وإزالة المعوقات في سبيل الوصول إلى الحد من ظاهرة التهريب التي تعد أخطر آفة على الاقتصاد الوطني وعلى القطاع الخاص.

وأكد بأن القطاع الخاص لن يألوا جهداً عن مساندة مصلحة الجمارك لتحقيق أهدافها الوطنية النبيلة في إعادة هيكلة المصلحة وتطوير العمل الجمركي وذلك بالاعتماد على معايير الكفاءة والتخصص والخبرة في القيادات المستقبلية في المصلحة وتفعيل دور المتابعة والرقابة الدائمة على سير العمل في كل الدوائر الجمركية وتفعل مبدأ الثواب والعقاب بما يضمن الحصول على أداء فاعل ونزيه وإخلاص بما يخدم المصلحة الوطنية ويؤمن الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية وصحة وسلامة المجتمع.. مقدماً شكره لقيادة مصلحة الجمارك لإشراك القطاع الخاص في مناقشة مسودة الهيكلة وللخبير الجمركي الذي أعدها.

من جانبه قدم الخبير الدولي محمود أبو العلي شرحا مفصلاً عن الهيكل المقترح للجمارك اليمنية.. مؤكداً ضرورة الأخذ بمجموعة من المبادئ الارشادية العملية التي تم استخدامها في عملية إعادة الهيكلة ليكون مؤسساً على أفضل الأساليب العالمية وعدداً من الرسوم الايضاحية المقترحة لتنظيم بيئة العمل الجمركي للبضائع الواردة.. كما أوصى بضرورة إيجاد شراكة مع المجتمع التجاري والفصل التام في الاختصاصات وتجميع الوظائف المتشابهة في النواحي الفنية والإدارية في قطاع واحد.

حضر اللقاء وكيل مصلحة الجمارك محمد عبدالغني والمسؤولين في المصلحة وعدد من رجال المال والأعمال من القطاع الخاص.